المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية

المجلد الحادي عشر، العدد الخامس، 1140:1126
تشرين الأول (2022)

بحث رقم 12

مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات الشمال من فلسطين وسبل التغلب عليها

سحر فضل خليفة[1]، سائدة جاسر عفونة[2]، نهى إسماعيل عطير[3]

[1]وزارة التربية والتعليم- فلسطين

[2]عميد كلية العلوم التربوية وإعداد المعلمين- جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين

[3] منسق برنامج ماجستير التعليم والتدريب المهني-جامعة فلسطين التقنية خضوري- فلسطين

[1] saharkhalifa807@gmail.com, [2] s.affouneh@najah.edu, [3] nuhaiter@gmail.com

استلام البحث: 2022/6/4 مراجعة البحث: 2022/7/1 قبول البحث: 2022/7/7

DOI: https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.12

file is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International

المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية
International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/3
E-ISSN 2520-4149 | P-ISSN 2520-4130
www.refaad.com

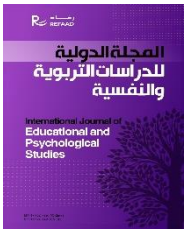

مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات الشمال من فلسطين وسبل التغلب عليها

سحر فضل خليفة[1]، سائدة جاسر عفونة[2]، نهى إسماعيل عطير[3]

[1] وزارة التربية والتعليم- فلسطين

[2] عميد كلية العلوم التربوية وإعداد المعلمين- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

[3] منسق برنامج ماجستير التعليم والتدريب المهني-جامعة فلسطين التقنية خضوري- فلسطين

[1] saharkhalifa807@gmail.com, [2] s.affouneh@najah.edu, [3] nuhaiter@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.12 قبول البحث: 2022/7/7 مراجعة البحث: 2022/7/1 استلام البحث: 2022/6/4

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات الشمال من فلسطين وسبل التغلب عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثات المنهج الكيفي، واستخدمت المجموعات البؤرية والمقابلة كأداتي للدراسة، وأظهرت النتائج وجود مشكلات تتعلق بالبنية التحتية في مدارس التعليم المهني، وقلة عدد المدارس والمشاغل، ونقص بالمعدات والأجهزة، والنظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، وغياب الوعي، ونقص الخبرة، وتدني تحصيل الطلبة، وضعف موائمة المناهج مع التطورات الحديثة ومستويات الطلبة، ولتطوير مدارس التعليم المهني، وأوصت الدراسة بضرورة توفير ميزانية، وتوفير الأجهزة، وزيادة عدد المدارس، وتوفير المعدات والأجهزة، وتفعيل دور الأعلام التربوي في توعية المجتمع بأهمية التعليم المهني، وإرسال بعثات من المعلمين للخارج، وتوفير المشاغل المهنية، وتطوير المناهج وتعزيز دور الإعلام التربوي.

الكلمات المفتاحية: المشكلات؛ مدارس التعليم المهني؛ المحافظات الشمالية.

1. المقدمة:

بدأ الاهتمام بالتعليم المهني في فلسطين منذ نشأة الحضارة ولجوء الإنسان للزراعة، ومرورًا بالعصور الإسلامية التي أنشئت العديد من المدارس ومرورًا بعهد العثمانيين الذين أسسوا أول مدرسة بالمفهوم الحديث عام (1856)، عندما تمّ السماح للسكان الخاضعين للحكم العثماني بإنشاء المدارس المناسبة لهم، فانتشرت المدارس سواء العربية، والإسلامية والتبشيرية الأجنبية، وكان من بينها مدرسة دار الأيتام السورية والتي عُرفت بمدرسة "شنلر"، وقد اهتمت بالتدريب المهني، والحرفي، واليدوي، وأنشأت فيما بعد عدة مشاغل للتدريب كالخياطة، وتجليد الكتب، والطباعة، وصناعة الأحذية، والفخار، وكان الهدف إكساب الأيتام مهنة لإعالة أنفسهم، ومن ثم نشأت مدرسة الساليزيان في بيت لحم عام 1863 (أبو عصبة، 2005).

وفي عهد الانتداب البريطاني تمّ إنشاء مدارس صناعية، وجمعيات، منها مدرسة دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922؛ لتحقق نفس أهداف مدرسة شنلر، ولكنها خصصت للذكور فقط، ومدرسة خضوري الزراعية عام 1930 في طولكرم، لتدريب الطلبة بعد إنهائهم المرحلة الابتدائية على أسلوب الزراعة العامة، ولمدة سنتين، وفي عام 1933، تم إنشاء أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا، وقد ذكرت هلال (2011)، أنّ التعليم المهني ارتبط بواقع فلسطين التاريخي، فبعد حرب 1948 (النكبة) تأسست الكثير من المراكز الحرفية والمهنية في سبيل تحسين أوضاع الناس السيئة، قدمت الأونروا خدمات للتدريب المهني، ولكنها اقتصرت على الذكور دون الإناث. وعندما تسلمت الحكومة الأردنية الضفة الغربية، بدأ التدريب المهني في المرحلتين: الثانوي، وما بعد الثانوي، وتم افتتاح مركز لتدريب المعلمين في رام الله عام 1952، وفي عام 1962 تأسست مدرستين في القدس ونابلس، وعام 1964 تأسست مدرسة العروب الزراعية للذكور في الخليل (عفونة، 2015).

أما في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فقد تراجع التعليم والتدريب المهني، وتمّ إنشاء مراكز مهنية تقليدية تنظم دورات لا تزيد عن (8) شهور، وكانت تهدف إلى خدمة اقتصاد الاحتلال؛ بهدف استقطاب الخريجين كأيدي عاملة بأجور متدنية (الحداد، 2009).

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح للتعليم المهني اهتمامًا من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية، وتمّ افتتاح مراكز مهنية تقدم تخصصات مهنية مختلفة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وكانت تخضع للمتابعة والإشراف من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية (خليفة وعبد العزيز، 2010).

وتمّ وضع استراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني عام 1999، وتمّ تحديث هذه الاستراتيجية بهدف خلق القوى العاملة التي تتميز بالكفاءة والقدرة والدافعية والإبداع، بهدف الحد من مستويات الفقر، وتطوير عملية التنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بتوفير تعليم وتدريب تقني ومهني بجودة عالية يتوافق مع متطلبات العمل (وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، 2010: 10).

ويعد التعليم المهني عملية تعليمية وتعلمية، تشرف عليها وزارة التربية والتعليم؛ بهدف تهيئة الطالب معرفيًا واكسابه الخبرة المهارية، في سبيل تأهيلهم للانخراط بسوق العمل، وتدريبه على إتقان المهارات المتعلقة بالمهنة، وفي ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة كان من الجدير بمدارس التعليم المهني أن تتحول من مدارس تقليدية إلى مدارس تكنولوجية صناعية متطورة، ومواكبة لعصر المعلومات في مجال العمل؛ وذلك لقلة جودة الأساليب التقليدية، وعدم كفاءتها في توفير احتياجات سوق العمل من الكوادر البشرية، خاصة في ظل عصر التكنولوجيا سريع التغير، (أحمد، 2013).

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل في زيادة نسبة الالتحاق إلى التعليم المهني من (2.1%)، من مجمل طلبة المرحلة الثانوية في عام 2015، إلى أن تصل في عام 2019 (5.0%)، وذلك من أجل إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة؛ للمساهمة في الحد من الفقر، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال ربط التعليم المهني باحتياجات سوق العمل واحتياجات الطلبة، وتطوير البنية التحتية ومرافق التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع في التعليم، ورفع الوعي المجتمعي لأهمية التعليم المهني في تنمية القدرة والمهارة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة، وزيادة نسبة استخدام الوسائل التكنولوجية التربوية الحديثة في العملية التعليمية التعلمية من الوسائل التعليمية الرقمية والوسائل غير الرقمية، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة التكنولوجية في مؤسسات التعليم المهني، وتخصيص ميزانية للمؤسسات المهنية أسوة بغيرها من الجامعات، وتوفير تمويل دائم لنظام التعليم المهني والتقني، وتطوير وإصلاح نظام الإشراف والمتابعة في المدارس المهنية، من خلال تطوير الموارد البشرية اللازمة لنظام التعليم المهني، من خلال توفير إدارة فعالة ومنفذة للنظام(وزارة التربية والتعليم، 2017).

ويرى القزاز والقطب (2015)، أنّ التعليم المهني يعد محورًا هامًا في نهضة المجتمعات وتطورها، كما يربط التعليم بالحياة العملية من خلال تزويد سوق العمل بالخريجين من الجامعات والكليات التقنية، ومن خلال ممارسة الطلبة للأعمال والمهارات ذات الطابع التكنولوجي والمضمون الاقتصادي، فتنمو في نفوسهم حب العمل، وتقدير العمل واتقانه، ويعمل على تنمية القدرات الإبداعية، والنشاط الابتكاري في المجالات العملية، وتوسيع آفاق التعليم بجعله مدخلًا إلى عالم العمل من خلال دراسة المواد، والأساليب التقنية والمهنية، وعملية الإنتاج والتوزيع، وتوجيه الدارسين نحو التعليم المهني، وتمكين الطلبة المتسربين من مزاولة مهنة معينة، والتحاقهم بالعمل من خلال مواصلة تدريبهم المهني وتعلمهم الشخصي.

ورغم الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى التعليم المهني في فلسطين، إلّا أنه لم يحقق التقدم لمطلوب، مقارنة بالتعليم الأكاديمي، فلم يلق إقبالًا بين الطلبة، وقد أثبتت ذلك دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2009)، التي أظهرت بياناتها نسب الإقبال على الفروع التعليمية المختلفة، حيث وصلت النسبة المئوية لإقبال الطلبة على التخصصات المهنية بفروعها ما يقارب(6%)، وقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم المهني حوالي (1.72%)، حتى نهاية عام 2019، (وزارة التربية والتعليم، 2019)، وهذه نسبة ضعيفة جدًا، وقد يعود ذلك الضعف إلى عدة أسباب منها: النظرة الدونية من قبل الأهالي، والطلبة والمجتمع المحلي للتعليم المهني، عدم توافق برامج التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل، ضعف البنية التحتية بما يتضمنه من مناهج وكوادر بشرية، وتجهيزات، ومعدات، وأنظمة، وأبنية؛ ما جعل نسبة البطالة بين الخريجين مرتفعة، نقص في الإشراف والمتابعة للجانب المهني في المدارس المهنية، تضارب سياسات الجهات الممولة وتعارضها (وزارة التربية والتعليم العالي،2017).

وقد ذكر حلبي (2012) أنّ هناك معوقات تتعلق بالنظرة الدونية لهم من قبل المجتمع؛ بسبب الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وأيضًا لا يوجد ارتباط وثيق بين المناهج الدراسية والواقع العملي للمهنة؛ أي عدم مواءمة البرامج التعليمية لسوق العمل، إضافة إلى الجهل بماهية التعليم المهني والتقني، ودوره في بناء المجتمع، وذكر سرحان(2015) أنّ هناك معوقات تتعلق بنقص الجهود الحكومية، حيث تدعم الحكومة التعليم المهني معنويًا، وتركز على الجانب السياسي أكثر من الاقتصادي، والتي تصب في دعم التعليم المهني، والمطلوب من الحكومة تحسين نوعية التعليم، وبناء مناهج تساهم في تجويد التعليم المهني والتقني، وضعف في آليات التخطيط، وضعف بناء القدرات البشرية لكل من مؤسسات التعليم المهني والتقني.

ويرى مساد (2015)، أنّ هناك معوقات تتعلق بتدني مستوى مناهج التعليم التقني والمهني، ضعف إعداد المعلمين، وإهمال عملية التدريب أثناء الخدمة، عجز المختبرات عن تلبية حاجات الطلبة إلى التدريب العملي، ضعف التحصيل العلمي للطلبة الملتحقين بالتعليم المهني.

1.1. الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مشكلات التعليم المهني ومقترحات تطويره:

- **فقد هدفت دراسة عاصي (2018)** الكشف عن الكفايات التربوية والفنية لإدارات التعليم والتدريب المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين من وجهة نظرهم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات التعليم والتدريب المهني البالغ عددهم (31) مديرًا ومديرة في المحافظات الشمالية من فلسطين في الفصل الثاني للعام الدراسي 2018/2017م، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، أظهرت النتائج إلى أنّ الكفايات التربوية

والفنية لإدارات التعليم والتدريب المهني من وجهة نظرهم موجودة بدرجة عالية، في حين جاءت الدرجة متوسطة في تنفيذ البحوث الإجرائية، وبناء مجتمعات التعلم المهنية عبر بيئات التواصل الإلكتروني، وأوصت الدراسة تبني برامج تدريبية لتنمية وتطوير كفاءات مديري التدريب والتعليم المهني من قبل الوزارات.

- **وهدفت دراسة عبد الله (2018)** إلى اقتراح سياسات مستندة إلى الأدلة لمعالجة نقص وفجوة المهارات التي يعاني منها أرباب العمل في قطاع البناء والإنشاءات الفلسطينية، واعتمد الباحث المنهج التجريبي، من خلال اعتماد فريق البحث على المعلومات الأولية التي جمعها عن تجربة عينة عشوائية من الشركات العاملة في قطاع البناء، والإنشاءات في مختلف المحافظات الفلسطينية، وخاصة المكاتب الهندسية الاستشارية، والمقاولين المصنفين، يبين تحليل البيانات العديد من النتائج الهامة، وكان من بين أبرزها: أن هناك فجوة في المهارات المعرفية والحياتية للمتقدمين للوظائف العليا، ومن عدم توفر التعليم المستمر في جميع التخصصات الهندسية، وأن معظم الكوادر في هذه الفئة اكتسبت مهاراتها في أمكنة العمل. أوصت الدراسة بإيجاد إطار وطني لتصنيف، وتوصيف، وتنظيم الاعتراف بالمهن الوسطى وتمييزها قانونيًا في السوق.
- **وقامت عفونة والجيتاوي (2017)** بدراسة تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم والتدريب المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء مقابلة واستبانة، بلغت العينة (433) طالبًا وطالبة من مؤسسات التدريب والتعليم المهني، وخمسة عشر من عمداء ومدراء المؤسسات المهنية للمقابلة، أظهرت نتائج المقابلة أن البرامج والتخصصات المطروحة تناسب الإناث والإقبال على تخصصات التجميل والخياطة ما زالت أكبر، وهذا الإقبال يرتبط بثقافة المجتمع وأشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم المهني من وجهة نظر الطلبة لمجالات الدراسة كان بين المتوسط والكبير، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج والبرامج التدريبية لتكون مناسبة للنوع الاجتماعي.
- **وتناولت دراسة شرارة (2016)** البحث في دراسة الصعوبات التي تواجه التعليم الثانوي الصناعي نظامي السنوات الثلاث، والسنوات الخمس في مصر، من حيث إدارته، وتمويله، ونظام وسياسة الالتحاق والقبول والتدريب العملي، وإعداد وتدريب المعلم، والاستفادة من اتجاهات تطوير التعليم الفني الصناعي في كوريا الجنوبية، اعتمدت الباحثة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى: أنّ التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر غير قادر على الوفاء بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته؛ وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها: ضعف البنية التحتية، وقصور محتوى ومكونات المنظومة التعليمية من الفلسفة.
- أما دراسة **أيون ميك وآخرون(Ayonmike and others, 2015)** فقد هدفت تعرف التحديات التي تواجه برامج التعليم والتدريب المهني والتقني ذات الجودة في نيجيريا، وتكونت عينة الدراسة من (160) من أعضاء الرابطة المهنية النيجيرية، استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، وأخذت العينة من أعضاء الرابطة المهنية النيجيرية حيث تكونت من (160) عضوًا، ومن أهم النتائج: ضعف التمويل، وتدني مستوى الأساليب التقني وكفاءة المعلمين، وأوصت الدراسة بتوفير الدعم المالي الكافي للتعليم المهني، وتوفير التدريب الكافي لمعلمي التعليم المهني والتقني.

وتعقيبًا على الدراسات السابقة يتبين أن دراسة أيون ميك وآخرون (Ayonmike and others, 2015,) من حيث التحديات التي تواجه التعليم التقني ضعف التمويل، وتدني مستوى الأساليب التقني وكفاءة المعلمين، ودراسة شرارة(2016)، واختلفت مع دراسة عاصي(2018) من حيث المنهج والأداة وموضوع الدراسة، واختلفت مع دراسة عفونة والجيتاوي (2017) التي أظهرت واقع التعليم التقني في فلسطين بيت المتوسط والكبير، واتفقت مع توصياتها في تطوير المناهج المهنية، وفي ضوء الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة بهدف الوقوف على مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات الشمال من فلسطين وسبل التغلب عليها.

2.1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعيش فلسطين أوضاعًا اقتصادية صعبة نتيجة لما تفرضه ممارسات الاحتلال من تدمير وإغلاق، وفرض الحواجز، والضرائب ومصادرة الأراضي ومواجهة التعليم الفلسطيني ومحاربته بشتى الطرق، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لحالة من الضعف أفقدته القدرة على التطور والنمو؛ وتحكم الاحتلال بكافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، والسيطرة على كافة المداخل والمعابر والموانئ، وسيطر الاقتصاد الإسرائيلي، ما أثر سلبًا على أوضاع الفلسطينيين، وهذا بدوره انعكس على قدرات الحكومة الفلسطينية، فنقص الموارد أدى لتدني مستوى الموازنات المرصودة لتطوير التعليم وأثر على تدني المستوى التحصيلي للطلبة(عفونة، 2015).

وأمام هذه المعطيات، هناك المئات من الخريجين من الجامعات والكليات الفلسطينية من مختلف التخصصات الأكاديمية يفتقرون إلى فرصتهم في الوظيفة أو الحصول على عمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في صفوف الخريجين، وأصبح لا بد من توسيع قاعدة الأعمال وجذب المستثمرين لإقامة المشاريع التي تنعش الاقتصاد وتستوعب الخريجين، والعمل على توفير نظام تعليم وتدريب قادر على استيعاب وتطوير المهارات والكفايات اللازمة، وتوفير قوى عاملة مدربة جيدًا ومتعلمة تستطيع أن تبتكر وأن تبدع وأن تستجيب لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، وبتنفيذ هذه الاستراتيجية يمكن معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني (وزارة التربية والتعليم، 2017).

ومن خلال إطلاع الباحثات على واقع التعليم المهني في فلسطين بحكم عملهن في قطاع التعليم، ومن خلال ما خرجت به بعض الدراسات السابقة كدراسة عفونة(2017) لاحظت أن التعليم المهني في فلسطين يعاني من تدني نسبة التحاق الطلبة بالتعليم المهني بسبب النظرة الخاطئة ومفادها أن من يلتحق بهذا النوع من التعليم هو الطالب الضعيف، كما أنه يعاني من قلة الدعم المادي الكافي لإقامة المزيد من المدارس المهنية، والمشاغل المهنية، وشراء الآلات والمعدات اللازمة لكافة التخصصات المهنية، وتعد نسبة الالتحاق بالتعليم المهني منخفضة، حيث بلغت عام 2018 (2.99%)، من نسبة الدخول للمرحلة الثانوية، بينما معدل الدخول للصف العاشر المهني 1.70%، وكانت نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس التعليم المهني من ذوي الإعاقات مرتفعة، مقارنةً بغيرهم من الشباب، حيث بلغت 15%، وقد يعزو ذلك لإدراكهم لدور التعليم المهني بإعدادهم للحياة المستقبلية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

واستنادًا إلى ذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلي الدراسة الآتيين:

- ما مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين؟
- ما سبل التغلب على مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين؟

3.1. أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى الخروج بمقترحات تطويرية للتعليم المهني في فلسطين من خلال:

- الكشف عن مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين.
- التعرف إلى سبل التغلب على مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين.

4.1. أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تستمد الدراسة الحالية أهميتها النظرية من خلال تسليطها الضوء على التعليم المهني ومشكلات التعليم المهني في فلسطين وسبل التغلب عليها، وتقديم المادة البحثية التي تثري المكتبات الجامعية بموضوع الدراسة، وما تقدمه من أدب نظري ودراسات سابقة تتعلق بالتعليم المهني الذي أصبح هدفًا استراتيجيًا تسعى العديد من الدول على تطويره والارتقاء بالدولة اقتصاديًا من خلال ربط التعليم بسوق العمل.

الأهمية التطبيقية: تستمد الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال وقوفها على واقع التعليم المهنية في مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين بهدف كشف مشكلاته، وسبل التغلب عليها، وتقديم مقترحات تطويرية تفيد أصحاب القرار بالاهتمام بالتعليم المهني وتحسينه وتذييل العقبات التي تحول دون تطويره في فلسطين.

5.1. حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالتعرف إلى مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين وسبل التغلب عليها، واقتصرت الدراسة على مشرفي ومشرفات مدارس التعليم المهني، وطبقت ميدانيًا في العام (2019\2020).

6.1. مصطلحات الدراسة:

- **التعليم المهني:** " ذلك النوع من التعليم النظامي، يهدف إلى إعداد الطلبة تربويًا وإكسابهم مهارات معرفية مهنية، من خلال مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الزراعية والصناعية والتجارية والصحية، قادرون على التنفيذ والإنتاج" (حلبي،2012، 407).
- **مدارس التعليم المهني:** هي المدارس التي تقوم على تدريس التخصصات المهنية، والفنية، والتدريب التقني، ولها خصوصيتها في توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للتطبيق العملي أثناء التدريب، ويشرف على مدارس التعليم المهني وزارة التربية والتعليم العالي في الدولة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018).
- **المشكلات:** مجموعة العمليات التيً يقوم بها الفرد مستخدمًا المعلومات والمعارف التيً سبق له تعلمها، والمهارات التيً اكتسبها فيً التغلب على موقف بشكل جدي (الشراح والعجمي، 2016).

7.1. منهجية الدراسة:

من أجل التعرف إلى مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين، اعتمدت الباحثات المنهج الكيفي (النوعي) لكونه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، ويقوم هذا المنهج على أساس المشاهدات والآراء ويشمل المقابلات والتجمعات بؤرية والتركيز على ما تمثله الظاهرة بالنسبة لأفراد العينة.

8.1. مجتمع الدراسة وعينته:

تم تطبيق هذه الدراسة في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددها (6) مدارس، و(11) وحدة تعليمية، وهي مدارس(نابلس الثانوية الصناعية، طولكرم الثانوية الصناعية، سيلة الظهر الثانوية الصناعية، قلقيلية الثانوية الصناعية، جنين الثانوية الصناعية، سلفيت الثانوية الصناعية، أما الوحدات المهنية فكانت في المدارس الآتية: ذكور اليامون بنات الخنساء الثانوية، بنات طوباس، ذكور طوباس

الثانوية، بنات طمون الثانوية، ذكور جماعين، بنات جماعين، ذكور عرابة الثانوية، ذكور عقربا الثانوية، وبنات عقاب المفضي، بورين الثانوية للذكور)، في الفصل الأول من العام الدراسي (2019\2020)، وتكوّن مجتمع الدراسة وعينته من جميع المشرفين والمشرفات المكلفين بمتابعة مدارس التعليم المهني والبالغ عددهم(48) فردًا.

9.1. أداوت الدراسة وصدقها:

اعتمدت الباحثة للحصول على البيانات والمعلومات بواقع التعليم المهني ومشكلاته على المجموعات البؤرية، وعددها (2)، وفي كل مجموعة (24) مشرفًا ومشرفة، وتم التحقق من صدقها بعرضها على (3) من المختصين لإبداء رأيهم حول الأسئلة ومدى توافقها مع موضوع ومشكلة الدراسة، وتم تعديل صياغة أسئلة المجموعة بناء على رأي بعضهم.

2. نتائج الدراسة:

1.2. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه: ما مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين؟

تم الاستجابة على سؤال الدراسة من خلال توجيه السؤال على أفراد المجموعة البؤرية الأولى في الجلسة الأولى بتاريخ 2020/1/18 والجلسة الثانية بتاريخ 2020/1/19، والتركيز على أربعة محاور رئيسة (البنية التحتية، المجتمع المحلي، المتعلمين، المنهاج) وتم الاستماع إلى استجابتهم حول المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهن ، فكانت الاستجابة كما هو موضح في الجدول(1):

جدول(1): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني(ن=48)

الرقم	البنية التحتية	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة الإمكانيات من معدات وأجهزة للتدريب المهني.	48	%100
2	عدم توفر جامعات مهنية كافية تتيح التحاق طلبة الثانوية العامة من المدارس المهنية فها يؤدي إلى الإحباط.	46	%96
3	قلة الغرف الصفية وعدم استقلاليها.	40	%83
4	الكلفة العالية للتعليم المهني ما يؤدي إلى قلة المدارس.	31	%65
5	المباني والبيئة غير المناسبتين.	29	%60
6	صعوبة المواصلات إلى المدارس المهنية وقلها.	28	%58
7	عدم توفير بيئة صحية وتهوية وتكييفـ	25	%52
المجموع	المجتمع المحلي	التكرار	النسبة المئوية
8	الجهل بأنظمة التعليم المهني من قبل شرائح المجتمع	45	%94
9	عدم مساندة المجتمع المحلي بالشكل الكافي للتعليم المهني.	45	%94
10	الأفكار الخاطئة لدى الطلبة والأهل المتعلقة بالتوجه إلى التعليم المهني ومعرفة أهميته.	40	%83
11	عدم وعي المجتمع بأهمية التعليم المهني	40	%83
12	غياب القناعة لدى أولياء الأمور لأهمية التعليم امهني	39	%81
المجموع	المتعلمين	التكرار	النسبة المئوية
12	تدني تحصيل الطلبة السابق في الصف العاشر وبالتالي صعوبة رفع مستواهم في التعليم المهني.	46	%96
13	زيادة عدد الطلبة.	45	%94
14	سوق العمل غير مفتوح يعتمد على ذات صلة القرابة ولا يوجد شركات للخريجين.	45	%94
15	نقص في إمكانية توفير تدريب واقعي في مواقع العمل للطلاب.	35	%73
16	النظام والقوانين لصالح الطالب والإترنت دون ثقافة.	31	%65
17	النظام والقوانين لصالح الطالب والإنترنت دون ثقافة.	31	%65
18	عدم ملاءمة المادة مع مستوى الطلبة.	30	%63
المجموع	المنهاج	التكرار	النسبة المئوية
19	ضعف ترابط منهاج العاشر مع الحادي عشر والتوجيهي.	46	%96
20	قلة توفر خطط مدرسية وعدم التنسيق بين الأقسام المختلفة مثل المناهج مع الإدارة العامة للتعليم المهني	42	%88
21	لم يتم إعداد المناهج من قبل متخصصين.	42	%88
22	احتواء المادة المهنية على مقتطفات بسيطة عن بعض المهن المتوفرة في السوق ما يؤدي إلى عدم الواقعية.	40	%83
23	الجانب الأكاديمي لا يتناسب مع التعليم المهني	40	%83
24	النظرة والتعامل الموحد مع فروع وتخصصات هذا التعليم وعدم أخذ خصوصيات كل تخصص على حدة.	38	%79
25	وقت التدريب طويل وحصص كثيرة.	30	%63

يتبين من الجدول (1) أن المشكلات التي تواجه المدارس ووحدات التعليم التقنية في محور البنية التحتية جاءت أعلى التكرارات (48) وبنسبة مئوية (100) مع قلة الإمكانيات من معدات وأجهزة للتدريب المهني، يليها تكرارًا (46) وبنسبة مئوية (96%) وجاءت مع عدم توفر جامعات يؤدي إلى الإحباط، ويليها تكرارًا (40) وبنسبة مئوية (83%) وجاءت مع الفقرة قلة الغرف الصفية وعدم استقلاليتها، ويليها تكرارًا (31) وبنسبة مئوية (65%)، وجاءت مع الفقرة الكلفة العالية للتعليم المهني ما يؤدي إلى قلة المدارس، ويليها تكرارًا (29) وبنسبة مئوية (60%)، وجاءت مع الفقرة المباني والبيئة غير المناسبتين، ويليها تكرارًا (28) وبنسبة مئوية (58%)، وجاءت مع الفقرة صعوبة المواصلات إلى المدارس المهنية وقلتها، والأقل تكراراً(25) وبنسبة مئوية (52%) وجاءت مع الفقرة عدم توفير بيئة صحية وتهوية وتكييف.

فقد أشار المشرفون فيما يتعلق بجانب الميزانية والتمويل إلى "محدودية مصادر التمويل"، وذكر مكلف، "عدم وجود الدعم المادي الكامل"، وأشار آخرون إلى "عدم توفر الإمكانات المادية في الوقت المناسب" وأكدت على ذلك المجموعتين البؤرية، فأشار أحد أفرد المجموعة الأولى بالقول: "نقص التمويل لأن هذا البرنامج يحتاج إلى تمويل كبير"، وأشار آخرون "اعتماد التمويل على المجتمع المحلي"، وآخرون أشاروا إلى نقص الميزانية الخاصة بالمدرسة التي تقوم بدعم الوحدات المهنية، وإلى عدم وجود موازنة للإنفاق على المنهاج، أما حول الموارد والتجهيزات:- فقد أشاروا إلى" قلة الموارد للأجهزة والأدوات"، وذكر بعضهم إلى "صعوبة توفير التجهيزات"، وتحدث آخرون إلى أن الإمكانات المادية والتجهيزات لا يفيان بالغرض لمتطلبات التعليم المهني، وعدم توفر البنية التحتية، لتنفيذ ما يلزم المنهاج، وكذلك عدم تحديث المعدات بما يتناسب مع التطور التكنولوجي وسوق العمل، وأكدوا بالإجماع إلى نقص الموارد والأجهزة بقول أحدهم " توفير وحدات دون توفير أدوات ومشاغل وأجهزة"، وأجمعوا على: عدم الاستمرار في التحديث والتطوير في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية، وأكدت المجموعات الأولى والثانية على قلة توفر السلامة للأفراد والأجهزة، وكذلك قلة الوسائل والمصادر التعليمية المستخدمة في الجانب الأكاديمي، وأن هناك نقص التجهيزات والأدوات في الوحدات المهنية، وأنه لا يوجد مشاغل للتعليم المهني في الوحدات المهنية، وأشاروا الأفراد في المجموعة الثانية بأن هناك نقصًا في مختبرات الفيزياء والكيمياء في المدارس المهنية، ونقصًا في الغرف الصفية للجانب الأكاديمي" والتعليم على أن النقص في التجهيزات والأدوات لمدارس التعليم المهني وأوضح أحدهم يعود لحاجة المدارس المهنية إلى ميزانية كبيرة يصعب توفيرها بالاعتماد على الوزارة وأن تلك المدارس بحاجة إلى تضافر كل الجهود في القطاعات كافة؛ من أجل توفير مستلزماتها.

وفيما يختص ببناء المدارس والجامعات، أشار أفراد إلى أن "عدد المدارس غير كافية"، وأشار أخرون إلى " عدم وجود مدرسة ذات مساحات كبيرة وتخصصات متنوعة لتخدم جميع فئات الطلبة، وأنها تفتقر للبيئة الخضراء"، وأوضح أحدهم أن "بناء مدرسة مهنية يحتاج فترة زمنية طويلة لأنها تحتاج إلى بنية تحتية مكلفة من حيث المباني والتجهيزات المطلوبة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل".

وتعزو الباحثات هذه النتائج أن مدارس التعليم المهني تحتاج إلى تكاليف مالية عالية لشراء المعدات والأجهزة اللازمة للتخصصات المهنية المختلفة كالهندسة الميكانيكية، والكهربائية، وتركيب الألمنيوم، وهندسة الطاقة وغيرها من التخصصات التي تحتاج لمعدات ثقيلة وأجهزة حديثة تتوافق مع التخصصات المهنية وتكلفتها عالية، وبعضها بحاجة إلى تحديث أو صيانة، كما أن البناء المدرسي يحتاج لدعم لتجهيز الغرف الصفية، والمشاغل ، ومن ناحية أخرى فإن الجامعات المخصصة للتعليم التفني قليلة مقارنة مع الجامعات الأكاديمية، حيث يوجد جامعة فلسطين التقنية بفروعها في طولكرم، ورام الله، والخليل، وجامعة بوليتكنيك الخليل، وكلية الحجاوي بنابلس، وهذا يعزف كثير من الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني، بالإضافة لذلك فنقص الغرف الصفية يؤدي إلى قلة استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة وهذه مشكلة بحد ذاتها خاصة أن عدد المدارس المهنية في المحافظات الشمالية لا تزيد عن 8 مدارس وهذا يزيد من إشكالية التعليم المهني، ناهيك عن بعد هذه المدارس وحاجة الطلبة لوجود مواصلات مؤمنة ذهابًا وإيابًا خاصة أن كثير من الطلبة يلتحق بالورش التدريبية لوقت متأخر ولذلك هو بحاجة لمواصلات مؤمنة لمناطق سكناهم البعيدة وهذا يزيد من الأعباء المالية.

وأظهرت النتائج المتعلقة بمحور المجتمع المحلي أن اعلى التكرارات (45) وبنسبة مئوية (94%) وجاءت مع الفقرتين الجهل بأنظمة التعليم المهني من قبل شرائح المجتمع، وعدم مساندة المجتمع المحلي بالشكل الكافي للتعليم المهني، يليها تكرارًا (40) وبنسبة مئوية (83%) وجاءت مع الفقرتين الأفكار الخاطئة لدى الطلبة والأهل المتعلقة بالتوجه إلى التعليم المهني ومعرفة أهميته، وعدم وعي المجتمع بأهمية التعليم المهني، والأقل تكرارًا (39) وبنسبة مئوية (81%).

فقد اتفق المشرفون أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بالمجتمع المحلي هي النظرة الدونية كما أشار بعضهم بالقول: "النظرة السلبية نحو التعليم المهني، النظرة الدونية عند الأهل للتعليم المهني"، وأشار بعضهم إلى " ضعف الإقبال بسبب النظرة العامة إلى التعليم المهني، وميل الثقافة السائدة واتجاهها لا يحبذان التعليم المهني"، وأكد على ذلك أفراد المجموعتين البؤرية بقول أحد المشرفين: "نظرة أولياء الأمور الدونية نحو التعليم المهني، النظرة الدونية للتعليم المهني والتقني"، وفيما يختص بالسياسات التربوية: أشار أحدهم في المجموعة(2) إلى " ضعف ومحدودية الاستفادة من الخدمات والنتاجات التي تقدمها المدارس المهنية"، بينما أشار آخر إلى " غياب التنسيق بين وزارتي التربية والعمل"، وأشار الجميع إلى غياب الإعلام والتوعية من قبل المستوى الرسمي، وعدم وضوح الهدف الرئيسي للتعليم المهني عند أولياء الامور، بقول أحدهم: " عدم الوضوح بأهداف التعليم المهني، وعدم وجود حوافز للقطاع الخاص تشجع عقد شراكات مع القطاع العام، وعدم دعم المؤسسات الوطنية والمحلية للتعليم المهني بشكل عام"، وفيما يتعلق بقلة الوعي بأهمية التعليم المهني: أشار جميع المكلفين إلى "قلة الوعي المجتمعي للتعليم المهني" وأكدت عليه المجموعة البؤرية (1) بقول أحد المشرفين: " نقص الوعي بأهمية التعليم المهني لدى الطلبة وأولياء الامور والأهالي، وقلة الوعي بأهمية التعليم المهني، وقلة وعي الأهالي بأهمية التعليم المهني".

وتعزو الباحثات أن الثقافة السائدة في المجتمع هي أن التعليم الأفضل هو التعليم الأكاديمي، ويعتقد الغالبية أن التميز هو بالجانب العلمي أو الأدبي، بل ويتفاخر الكثيرون أن أبنائهم سيدرسون الطب أو الهندسة حتى لو كان ذلك مخالفًا لرغبتهم وميولهم، والبعض يجبرون أبنائهم على اختيار الجانب العلمي أو الأدبي، ويرون أن التعليم المهني لا يتوجه إليه إلا من لا يفلح بالمدرسة كما يعتقدون، أو تحصيله الأكاديمي متدني، وهذا يعكس جهل الأهالي بواقع التعليم المهني، وتخصصاته، ومستقبله، وأصبح من الضرورة بمكان توجيه الإعلام التربوي لتغيير هذه القناعة.

وأظهرت النتائج المتعلقة بمحور المتعلمين أن أعلى التكرارات (46) وبنسبة مئوية (96) وجاءت مع الفقرة تدني تحصيل الطلبة السابق في الصف العاشر وبالتالي صعوبة رفع مستواهم في التعليم المهني، يليها تكرارًا (45) وبنسبة مئوية (94%) وجاءت مع الفقرتين زيادة عدد الطلبة، وسوق العمل غير مفتوح يعتمد على ذات صلة القرابة ولا يوجد شركات للخريجين، ويليها تكرارًا (35) وبنسبة مئوية (73%) ويليها تكرارًا (31) وبنسبة مئوية (65%)، والأقل تكرارًا (30) وبنسبة مئوية (63%).

فقد اتفق الغالبية في المجموعتين على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بمجال المتعلمين تدور حول خمسة جوانب هي: عدد الطلبة، وتدني التحصيل، وعدم الوعي، الجانب الأكاديمي، والسياسات التربوية، أما عدد الطلبة فقال أحدهم في المجموعة(1) : "الأعداد المتزايدة للطلبة الذين يودون الالتحاق بالتعليم المهني ومحدودية الاستيعاب داخل المشاغل بالمقابل هناك عدم إقبال للطلبة على التعليم المهني" وترى الباحثات أن المقصود من هذا القول أن هناك ارتفاعًا في نسبة الإقبال على بعض المدارس المهنية، ما جعل تلك المدارس غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، بسبب نقص الإمكانات المادية كالمشاغل، وعلى النقيض من ذلك هناك تدنٍ في نسبة الإقبال على مدارس التعليم المهني، في محافظات أخرى، وفيما يتعلق بتدني التحصيل، أشار أحدهم إلى "تدني تحصيل الطلبة في المدارس المهنية"، وأفاد آخر " أن الجانب المهني بحاجة إلى طلبة مميزين بالجانب النظري من أجل التعامل مع المعدات الجديدة والقدرة على استيعابها"، وأشاروا أيضًا إلى أن "طبيعة الطلاب المنتسبين للتخصص وتدني مستوى تحصيلهم، من حيث متوسط العلامات بحيث يكون مجمل علامات الطلبة تحت المتوسط" وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية الأولى والثانية حيث أشارت المجموعة (2) بقول أحدهم: "تتراوح مستويات الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني بين العلامات المتوسطة والمقبولة وهناك القليل من العلامات المرتفعة"، وأشار آخر إلى أن" مستويات الطلبة تختلف باختلاف التخصص، ونوعية الطلبة من ذوي التحصيل المتوسط والمتدني غالبًا، هو سبب ضعف التحصيل لدى الطلبة"، كما أكد أحدهم أن تدني المستوى الأكاديمي للطلبة الملتحقين بالتعليم المهني يعيق تخريج كفاءات عالية في الجانب المهني، وهذا أيضًا يحتاج إلى جهد مضاعف ووصفه بأنه يصعب ضبطه، وأشارت المجموعتين البؤرية إلى وجود مشكلات عند الطلبة تمثلت فيما يأتي: قلة وعي الطلبة لأهمية هذا الفرع، والانضباط الصفي كما في كثرة الغياب، واعتقاد الطلبة بأن التعليم المهني يعتمد على الجانب المهني فقط، وأشارت المجموعة (1) بقول أحدهم: "هناك تصورًا مسبقًا لدى الطلبة أن التخصص المهني يخلو من الجانب الأكاديمي وأنه يعتمد فقط على الجانب العملي والمهني التطبيقي فقط"، أما فيما يتعلق بالجانب الأكاديمي: أشار معظم المشرفين إلى: أن العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والمهني علاقة متينة وقوية وطردية باتجاه واحد فالتعليم المهني يحتاج إلى التعليم الأكاديمي فدراسة تخصص النجارة يحتاج إلى معرفة القياسات والأشكال والزوايا في مادة الرياضيات؛ ما يؤثر إيجابيًا أو سلبًا على الجانب المهني، كما أوضح احدهم أيضًا إلى "إهمال الطلبة للجانب الأكاديمي في المدرسة المهنية نتيجة الضعف في الجانب الأكاديمي" وكذلك أشاروا إلى أن أثر ضعف المستوى الأكاديمي قد يشكل عائقًا أمام الطالب في إكمال دراسته الجامعية، أو أمام إتقان بعض المهارات العلمية، فعندما يكون المستوى الأكاديمي ضعيف يقلل من مستوى كفاءة الخريجين لأنه القاعدة الأساسية بما يشمله من معلومات هامة تغذي هذا الجانب، وأكدت على ما سبق المجموعتين البؤرية، وأضافت المجموعات البؤرية (2) إلى: "أن كثرة غياب الطلبة في أيام الدراسة للجانب الأكاديمي، وأن مستوى الطلبة الأكاديمي في مدارس التعليم المهني أقل من مستويات الطلبة بالفروع الأخرى، فبعض الطلبة يتفوق في الجانب العملي دون أن يتفوق أكاديميًا، وأوضحت وجود فرق شاسع في التحصيل العلمي لمستويات الطلبة الأكاديمية والمهنية، ويرجع ذلك لضعف مستوى الطلبة الأكاديمي، الذي يوفر المهارات الأساسية للتخصص ولذا نجد المخرجات بالكفاءة غير المطلوبة، كما أشاروا إلى وجود فجوة كبيرة بين المستويين المهني والأكاديمي للطلبة لصالح الجانب المهني، وأوضحت أن الضعيف أكاديميًا لا يعني بالضرورة أنه يصلح للتعليم المهني، وبينت أن سبب الضعف الأكاديمي في بعض الأحيان هو: "محاولة الطالب امتهان مهنة فقط فيهمل الجانب الأكاديمي، ما يؤثر سلبًا على الجانب المهني ويضعفه، كما أن المستوى الأكاديمي للمتعلمين دون المتوسط، ما يؤثر سلبًا على المستوى التعليمي الأكاديمي بشكل عام، ويزداد التأثير عندما يتم التركيز على المسار المهني في المجال النظري، لذا نرى أن المستوى الأكاديمي المنخفض سيخلق أداءً منخفضًا في المسار المهني، والمستوى المهني للطلبة لا يؤثر على الجانب الأكاديمي فقد يتفوق مهنيًا دون التفوق أكاديميًا".

وعلى صعيد السياسات التربوية: فقد أشارت المجموعتين البؤرية إلى هذا الجانب على النحو الآتي: " إن عدم التكامل بين التدريب في مواقع العمل والتدريب في المؤسسة التعليمية، والتحويل والنقل من تخصص إلى تخصص دون دراسة الصف الحادي عشر، واقتصار التخصصات على الذكور دون الإناث، واكتظاظ الصفوف في الحصص الأكاديمية نتيجة جمع أكثر من تخصص مهني.

وتعزو الباحثات ذلك أن عدم وعي المجتمع بالتخصصات المهنية المطروحة في التعليم المهني وقناعتهم أن من يتوجه إليه هم الطلبة ذوي التحصيل المتدني ولذلك عندما يلتحقون بالمدارس المهني يدركون حجم التخصصات المهنية المطروحة، والتي تحتاج إلى متابعة ومثابرة واجتهاد، وتفوق في الجوانب الفيزيائية والحسابية، ولذلك كثير منهم يفشل لأن غالبيتهم لم يكونوا مجتهدين قبل التحاقهم بالتعليم المهني، ومن جانب آخر كثير من الطلبة يختارون الجانب الأكاديمي لمجرد أنهم يحصلون على معدلات عالية رقميًا مع غياب المهارة والإبداع وسوء الاختيار هذا نابع من الثقافة العامة والنظرة السلبية للتعليم المهني، وهذا يدعو إلى تبني سياسات تربوية تعمل على توزيع الطلبة إلى تخصصات ليس لمجرد ميولهم ورغبتهم بل لمقاييس تقيس مهاراتهم وقدراتهم واستعدادهم العقلي والذهني تحدد التخصص الأنسب لهم.

وأظهرت النتائج المتعلقة بمحور المنهاج ان اعلى التكرارات (46) وبنسبة مئوية (96%) وجاءت مع الفقرة عدم ترابط منهاج العاشر مع الحادي عشر والتوجيهي، ويليها تكرارًا (42) وبنسبة مئوية (88%) وجاءت مع الفقرتين عدم توفر خطط مدرسية وعدم التنسيق بين الأقسام المختلفة مثل المناهج

مع الإدارة العامة للتعليم المهني، لم يتم إعداد المناهج من قبل متخصصين، ويليها تكرارًا (40) وبنسبة مئوية (83%) وجاءت مع الفقرتين احتواء المادة المهنية على مقتطفات بسيطة عن بعض المهن المتوفرة في السوق ما يؤدي إلى عدم الواقعية، والجانب الأكاديمي لا يتناسب مع التعليم المهني، ويليها تكرارًا (38) وبنسبة مئوية (79%) وجاءت مع الفقرة النظرة والتعامل الموحد مع فروع وتخصصات هذا التعليم وعدم أخذ خصوصيات كل تخصص على حدة، والأقل تكرارًا (30) وبنسبة مئوية (63%) وجاءت مع وقت التدريب طويل وحصص كثيرة.

قد اتفق الأغلب على أن أهم المشكلات التي تتعلق بالمنهاج تدور حول أربعة جوانب منها ما يتعلق بالوقت وآخر يتعلق بالمادة التعليمية، والتخصص، والسياسات التربوية، حيث اتفق الجميع بالإشارة إلى الوقت الدراسي بالآتي: طول عدد الحصص المقررة بالمدرسة، ومدة الدوام وعدد الحصص الأسبوعية كبير، بالمقارنة مع باقي الفروع بالنسبة للوحدات المهنية، بينما أشار أحدهم بالمجموعة (2) إلى أن "عدد حصص اللغة الإنجليزية غير كافٍ وهي (3) حصص أسبوعيًا، وكذلك تأخير الحصص الأكاديمية"، وأما حول المنهاج التعليمي: فقد أشار أحد المكلفين "بعدم تطوير المادة التعليمية العملية بما يتناسب ومؤهلات سوق العمل" وأشار آخر إلى "قلة الربط بين المادة العملية والمادة التدريبية الحقيقية التي يحتاجها سوق العمل" كما اتفقت المجموعة البؤرية (1) على وجود مشكلات حول المادة التعليمية كقول أحدهم في أن "بعض المواد التعليمية لا تتناسب مع مستوى الطلبة التعليمي وتخصصاتهم خاصة منهاج الرياضيات والفيزياء والكيمياء"، وقول آخر إن "المادة التعليمية لا تتناسب مع مستوى الطلبة لأن مستوى طلبة المهني ضعيف حيث يتراوح ما بين المتوسط والمتدني"، وقول آخر: إن "بعد المادة التعليمية في الجانب الأكاديمي عن تخصص الطلبة كمادة الكيمياء بعيدة عن تخصص الاقتصاد المنزلي، وكذلك دروس العلوم بعيدة عما يحتاجونه في التعليم المهني، وهناك وحدات لا علاقة لها بالتعليم المهني" ومن أهم المشكلات التي تواجه المقررات الدراسية فيما يتعلق في المنهاج قول أحدهم "إن الفصل بين المواد الأكاديمية والمواد المهنية لا يعزز الترابط والتكامل بين الأكاديمي والمهني، فمن المفترض بمادة اللغة الإنجليزية على سبيل المثال أن تطرح مصطلحات لها علاقة بالتخصصات المهنية"، أما حول التخصص: فأشار البعض بـ "أن التخصصات المهنية اليوم ليست كالسابق لأنه أصبح لديهم مادة الرياضيات والفيزياء وغيرها توازي مواد التخصص العلمي" وأكدت على ذلك المجموعتين البؤرية، وإضافة إلى ذلك اتفقت المجموعتين البؤرية على: قلة التخصصات المواكبة للتقدم التكنولوجي الهائل في المهن المختلفة، واختلاف الكتب الدراسية بين التخصصات.

وفيما يختص بجانب السياسات التربوية: أجمعت المجموعتين البؤرية على أن المساقات المختارة في الثانوية العامة غير متكافئة كالفيزياء مقابل الرسم، وأن الطالب يدرس وحدات مجمعة في الصف العاشر مهني وتختلف كلياً في الصف الحادي عشر والثاني عشر؛ أي يعود لدراسة منهاج علمي، إضافة إلى ذلك أكدت مجموعة (1)، بقول أحدهم: "إن تأليف المنهاج الأكاديمي يعتمد على مشرفين ومعلمين أكاديميين فقط، وكذلك بالنسبة (7-6) لا يوجد كتاب مطبوع بل يوجد دليل معلم فقط ولا يوجد علامة بل تقدير (مرض أو غير مرض)".

ويعزى ذلك أن رؤيا الوزارة نحو الارتقاء بالتعليم المهني لم تتضح من خلال خطط ثابتة منذ عام 2017-2018 وكما هو متعارف التعليم الأساسي لغاية الصف العاشر الأساسي، ومن ثم يقرر الطالب التوجه الذي سيختاره حسب معدلة، وبالنظر للمنهاج في الصف العاشر هو منهاج يتناول التخصصات العلمية والأدبية ولا يراعي جوانب تبرز قدرات الطالب المهنية ولذلك هناك اعتقاد لدى الأغلب من الطلبة وأولياء الأمور أن اختيار التعليم المهني يكون بعد اخفاق الطالب في الجانبين العلمي والأدبي وهذه نظرة خاطئة، فمنهاج الصف العاشر لا يخدم التعليم المهني كما أن كثير من التخصصات المهنية الحديثة كالهندسة الكهربائية والطاقة على سبيل المثال تحتاج إلى خبراء وأساتذة جامعات لصياغة مناهج جديدة تتوافق مع التخصصات الحديثة والتطور التقني.

ولدى مقارنة هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع دراسة شرارة(2016) والتي أظهرت أنّ التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر غير قادر على الوفاء بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته؛ وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها: ضعف البنية التحتية، وقصور محتوى ومكونات المنظومة التعليمية من الفلسفة.

2.2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه: ما سبل التغلب على مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم عرض أهم مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين الذين تحدثوا عنها وهي:

- مشكلات تتعلق بتمويل التعليم المهني، وتكلفة المعدات المالية.
- قلة الموارد والأجهزة وعدم جاهزية البنية التحتية بصورة متكاملة في المدارس المهنية.
- قلة التخصصات المهنية الجامعية الحديثة التي تلبي احتياجات السوق، تخدم خريجي طلبة الثانوية العامة عند الالتحاق بالجامعة.
- غياب دور الإعلام التربوي في توعية المجتمع وأولياء الأمور بأهمية التعليم المهني.
- النظرة الدونية من قبل أولياء الأمور نحو التعليم المهني.
- تدني تحصيل الطلبة لن معظم من يتجه للتعليم المهني من ذوي التحصيل المتدني.
- عدم التوافق بين التدريب ومواقع العمل والتدريب.
- المناهج التعليمية بحاجة إلى تطوير المناهج.

وبعد ذكر أهم المشكلات، تم الاستجابة للآراء المجموعتين البؤرية الأولى والثانية، ومن ثم قامت الباحثات بتفريغ البيانات وترتيب التكرارات كما هو موضح في الجدول(2).

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالسؤال الثاني

الرقم	البنية التجلية	التكرار	النسبة المئوية
1	توفير الأجهزة وتوفير الإمكانيات المادية والاحتياجات اللازمة.	47	%98
2	توفير الدعم الخارجي والميزانية المالية.	47	%98
3	التطوير المستمر للأجهزة والمشاغل والمعدات.	45	%94
4	توفير مباني متخصصة كالمدارس والجامعات.	45	%94
5	زيادة عدد الغرف الصفية.	44	%92
المجموع	المجتمع المحلي	التكرارات	النسبة المئوية
6	تقديم مساعدات حكومية وتخصيص الضرائب على الشركات التي تقدم المساعدة والتدريب للطلاب المهنيين.	47	%98
7	التوعية لأصحاب الشركات والتجار بسوق العمل لاستيعاب طلاب التعليم المهني باستخدام وسائل الإعلام.	47	%98
8	الاهتمام من قبل الوزارة بالمدارس بشكل دائم وإنشاء وزارة مستقلة.	44	%92
المجموع	المتعلمين	التكرارات	النسبة المئوية
16	وضع معايير لقبول الطلبة في المدارس الصناعية.	47	%98
17	ربط الطلاب مع سوق العمل.	47	%98
18	توفير دورات تطويرية للطلاب المهنيين ومتابعة الخريجين.	47	%98
19	توفير منح جامعية للتخصصات المهنية خاصة مع عقود عمل في الشركات.	47	%98
20	بناء شركات ومصانع حكومية تتبنى توظيف الطلاب المهنيين.	46	%96
21	فرض القوانين ضابطة بحق المخالفين من التعليم.	40	%83
22	التركيز على العلاقة بين المعلم والطالب والمعلم والإدارة.	40	%83
المجموع	المنهاج	التكرارات	النسب المئوية
23	زيادة عدد التخصصات لتواكب سوق العمل.	47	%98
24	وضع مقررات تتناسب مع مستوى الطلبة.	46	%96
25	زيادة عدد الحصص لبعض المواد.	30	%63
26	تخفيض عدد الحصص.	18	%38

أظهرت أعلى التكرارات في محور البنية التحتية (47) وبنسبة مئوية(98%) أن سبل التغلب على المشكلات المتعلقة بمدارس التعليم المهني من خلال توفير الأجهزة وتوفير الإمكانيات المادية والاحتياجات اللازمة، وتوفير الدعم الخارجي والميزانية المالية، ويليها تكرارًا (45) وبنسبة مئوية (94%) وجاءت مع الفقرتين التطوير المستمر للأجهزة والمشاغل والمعدات، وتوفير مباني متخصصة كالمدارس والجامعات.

فقد أوضحت المجموعتين إلى أن التخصصات المهنية بحاجة إلى دعم مادي متواصل لتطوير بيئتها التعليمية، وأن المدارس المهنية بحاجة إلى ميزانية كي تتمكن من توفير معدات توائم السوق المحلي، واعتبار المدارس مركز تعليم مستمر من أجل الحصول على دخل لتحديث معداتها.

واتفقت المجموعة (1) على: اعتماد تمويل الوحدات المهنية والمدارس المهنية من قبل وزارة التربية والتعليم، ومن ثم دراسة البنية التحتية للمدرسة من ناحية توفير مشغل مهني، وإضافة صفوف دراسية، وفيما يتعلق بالأدوات والأجهزة، أشار أحدهم إلى "تحديث المعدات بشكل مستمر؛ لتواكب التطورات في علم الاتصالات والسيارات وغيره من العلوم الأخرى" وأشار أخرون إلى ضرورة "مواكبة السوق المحلي وتحسين الأجهزة، والأدوات، ودعوة المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تمويل قطاع التعليم المهني". وأشارت مجموعة (1) إلى "توفير غرف صفية تخصصية، وبناء وحدات تعليم مهني في بعض المناطق التابعة للمديرية، بحيث يأخذ البرنامج في التعليم المهني ما يستحق من قبل الإدارة" وأشارت المجموعات الأخرى إلى "زيادة عدد الوحدات مع توفير ما يلزمها من أدوات وأجهزة ومشاغل، وميزانية تتناسب مع متطلبات المنهاج، ودعم المدارس بمختبرات، وتجهيزات ملائمة، ووسائل تعليمية"، وأوضحت المجموعة (1) بقول أحدهم "زيادة في توفير الأدوات والأجهزة اللازمة للتدريب حسب التخصص لمحاكاة الواقع وتنظيم البناء المدرسي الجاذب وتطوير البنية التحتية والمختبرات" وأشارت أفراد المجموعة (1) إلى الحاجة لتطوير مشغل ميكانيك السيارات وأكثر من مشغل كهرباء سيارات، وفتح صفوف وشعب جديدة في الفروع المهني، وإنشاء وحدات مهنية في المدارس الأكاديمية، وتوفير المشاغل المجهزة بالأدوات والأجهزة للوحدات المهنية في المدارس الأكاديمية، وتوفير مختبرات حاسوب في المدارس الصناعية، وتطوير البيئة التعليمية الشيقة والمشجعة كتوفير الأجهزة الإلكترونية في تعليم الجانب الأكاديمي، وتوفير ساحات تتلاءم مع عدد الطلبة، وتوفير بيئة صفية مناسبة للطلبة في الجانب الأكاديمي، ورفد المدارس بالأبنية اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة، مراعاة السلامة العامة في المشاغل،

ومن جانب السياسات التربوية. أشارت المجموعتين البؤرية بقول أحدهم إلى "تمكين المدارس الصناعية من زيادة دخلها عن طريق توفير الخدمات والأعمال الإنتاجية للمجتمع المحلي".

أشار آخرون سواء في المجموعة البؤرية(2) إلى ضرورة توفير أجهزة وأدوات تواكب التطور في المهن المختلفة، وتحديث المشاغل، وتوفير التدريب اللازم للكوادر البشرية، وتحديث المعدات التدريبية في المدارس، وتوفير بيئة تدريبية مناسبة من حيث المساحة والبيئة، وكذلك تزويد المدارس بالتجهيزات اللازمة، وتخصيص موازنة مستقلة لدعم التعليم المهني، إضافة إلى تحسين نوعية الأجهزة والأدوات؛ لمواكبة السوق المحلي، واحتواء جميع الوحدات في بناء واحد (مدرسة مهنية)، والإسراع في تجهيز المشاغل بما يتناسب مع المنهاج الجديد، وأشار أحدهم، زيادة الوحدات المهنية في المدارس الأكاديمية مع

توفير المستلزمات والأدوات والمشاغل والكادر المهني اللازم لها ما يشجع الطلبة على الإقبال على التعليم المهني وهذا ما نلمسه خلال السنوات القلة الماضية وخاصة على مستوى الإناث"،" وأكد على ذلك أحدهم بضرورة "التخطيط المسبق لأي عمل يمكن القيام به قبل الخروج للتنفيذ وتوفير ميزانية كافية للتعليم المهني"، وأشار آخرون إلى "رفد المدارس بتخطيطات مناسبة من قبل المهندسين، وعمل خطة استراتيجية طويلة لرفد المدارس بالاحتياجات والبناء على الموجود سنويًا؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة، والعمل على توفير جميع المعدات الحديثة، والمتطورة للتطبيق العملي وذكر البعض إلى "تسهيل فتح ورش ومؤسسات صناعية، وبناء مدارس مهنية في المحافظات بما يتناسب من التخصصات اللازمة، والتوسع بالوحدات لتشمل مختلف المناطق في المحافظة، وأشارت إلى أهمية إنشاء جامعة خاصة للتعليم المهني، بعد الدبلوم أي شهادة جامعية، إنشاء قسم في الوزارة لغرض المتابعة، وإنشاء المزيد من الكليات المتوسطة التي تمنح شهادات لخريجي المدارس المهنية، وأن يكون هناك قاعدة أساسية للتعليم المهني أي توفير الاستحقاقات الخاصة للازمة للتعليم المهني، قبل التوعية والإرشاد للطلبة وأولياء الأمور إلى الاتجاه إلى ذلك التخصص، وأن يكون مبنى للأكاديمي ومبني مهني، وضرورة زيادة عدد المدارس وتوزيعها توزيعًا مدروسًا بحيث تحتوي القرى القريبة من بعضها على مدرسة واحدة، لتمكين الطلبة من دراسة الجانب المهني في القرى البعيدة، وتوفير جامعة للتخصصات المهنية للمدارس المهنية، ورفع مخصصات التجمعات المهنية في المدارس وإعطاء حرية أكثر في عمليات الشراء، وفيما يتعلق بدور الإدارة المدرسية، أشار البعض إلى "رصد الإمكانيات وفق خطة قابلة للتنفيذ وعمل خطة استراتيجية لرفد المدارس ببطاقة التجهيزات الضرورية ".

وأظهرت النتائج المتعلقة بمور المجتمع المحلي أن أعلى التكرارات (47) وبنسبة مئوية (98%) للتغلب على المشكلات وجاءت مع الفقرتين تقديم مساعدات حكومية وتخصيص الضرائب على الشركات التي تقدم المساعدة والتدريب للطلاب المهنيين، والتوعية لأصحاب الشركات والتجار بسوق والعمل لاستيعاب طلاب التعليم المهني باستخدام وسائل الإعلام، والأقل تكرارًا (44) وبنسبة مئوية (92%) وجاءت مع الفقرة الاهتمام من قبل الوزارة بالمدارس بشكل دائم وإنشاء وزارة مستقلة.

فقد أشار المشرفون في المجموعة البؤرية (1) إلى " دعوة القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في تمويل قطاع التعليم المهني" بينما أشار المشرفون في المجموعة (2) إلى "تقديم الدعم الوطني والمجتمعي للتعليم المهني" وأكد آخرون بالإشارة إلى" وضع خطة وطنية والاهتمام بالتعليم المهني وتوفير احتياجاته، وإلى التعاون مع المجتمع المحلي لفتح وحدات مهنية تخصصية في مدارس أكاديمية، وأيدت نتائج المجموعات البؤرية أهمية الشراكة الفاعلة مع المؤسسات المجتمعية كإشارة أحدهم في مجموعة (1) إلى" تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص"، وأكد آخرون بنفس المجموعة بأن ذلك يقع على عاتق المجتمع والدولة في تيسر هذا الجانب للطلبة، وفيما يتعلق بالسياسات التربوية: أشار مشرفو المجموعة (1): إلى أهمية "الشراكة الفاعلة والمستمرة مع المجتمع المحلي"، وأشار أحدهم إلى دورهم في "المتابعة من خلال وضع قسم خاص في مكاتب التربية يكون مسؤولًا ومتابعًا إضافة إلى اعتماد هيئة وطنية مستقلة تعنى بالتعليم المهني بكل جوانبه" بينما أشارت المجموعة (2) بقول أحدهم " تفعيل وسائل الإعلام؛ من أجل رفع نسبة الوعي حول أهمية التعليم المهني وتدريب المعلمين على التعليم المهني" وأشارت المجموعة إلى أهمية "التعاون مع الدول المتقدمة، وعمل حملات توعية لأهمية التعليم المهني والتقني بالتعاون مع البلديات، والمجالس الضرورية ومجلس التشغيل، وأكدت على تنسيق منظومة متكاملة ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موضحةً أهمية ذلك في تسهيل عملية توظيف مخرجات التعليم المهني، والتواصل من مؤسسات التعليم للتنسيق معها لصياغة منهاج فيه تكامل مع ما يأخذه في المرحلة الثانوية والجامعة، تبادل الخبرات مع الجامعات"، وكذلك أشارت مجموعة (1) بقول أحدهم: "اعتماد شهادة المدرسة المهنية كشهادة يمكن الاستفادة منها في سوق العمل ومتطلب للتوظيف، أو منح رخص عمل"، وهناك من أشار إلى أهمية "إدخال تخصصات تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي، وتواكب التطورات العالمية في مجال التعليم المهني، والتوعية للمجتمع من خلال توفير شاشات إلكترونية في مراكز المدن تبث معلومات عن أهمية التعليم المهني، وتخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية توضح أهمية هذا القطاع، وتهيئة سوق العمل لاستقبال الطلبة الخريجين من خلال التعاون مع المؤسسات والشركات، وأشارت المشرفون بقول أحدهم وإجماع الآخرون "المتابعة من قبل الوزارة"، وأشارت المجموعة (2) بالاتفاق مع قول أحدهم "الاهتمام بالجانب المهني؛ لأهميته في تطوير وتنمية المجتمع".

أظهرت النتائج المتعلقة بمحور المتعلمين أن أعلى التكرارات للتغلب على المشكلات (47) وبنسبة مئوية (98%) جاءت مع الفقرات وضع معايير لقبول الطلبة في المدارس الصناعية، وربط الطلاب مع سوق العمل، وتوفير دورات تطويرية للطلاب المهنيين ومتابعة الخريجين، وتوفير منح جامعية للتخصصات المهنية خاصة مع عقود عمل في الشركات، يليها تكرارًا (46) وبنسبة مئوية (96%) وجاءت مع الفقرة بناء شركات ومصانع حكومية تتبنى توظيف الطلاب المهنيين، والأقل تكرارًا (40) وبنسبة مئوية (83%) وجاءت مع الفقرتين فرض القوانين ضابطة بحق المخالفين من التعليم، والتركيز على العلاقة بين المعلم والطالب والمعلم والإدارة.

أكدت المجموعة (1) بقول أحدهم" التوعية والإرشاد للطلبة للتوجه إلى التعليم المهني من خلال مجلات توعوية ونشرات، ووسائل الإعلام"، كما أشار أحدهم إلى" إلحاق المدارس المهنية بالمرشدين المهنيين لتوعية الطلبة مهنيًا"، وفيما يتعلق بجانب السياسات التربوية على ذلك بإشارة أحدهم " توفير تدريب مكثف للطلبة والتنسيق المستمر مع المؤسسات التعليمية، ووضع معايير لاختيار الطلبة للالتحاق بالمدارس المهنية، وكذلك أشاروا إلى إيجاد دليل واضح من الجامعة مع التخصصات اللازمة للتعليم المهني ومتطلباتها في المدارس المهنية لاطلاع الطلبة عليها كي يتمكن من تحديد مساره وفق ما يناسبه، وأشارت أحدهم: "أن ارتفاع مستوى تحصيل الطلبة الملتحقين بالفرع المهني سيؤثر على مستوى الملتحقين بهذا الفرع فكلما كان التحصيل متدنيًا، كان التحصيل للفرع المهني متدنيًا أيضًا والعكس صحيح، وأشارت أخريات إلى أنه كلما كان المستوى الأكاديمي عاليًا ارتفع المستوى المهني للطالب؛ وبالتالي

يتمكن من إكمال دراسته الجامعية خاصة بالفروع الهندسية، وزيادة وعي الطالب بهذه العلاقة يدفعه إلى الاهتمام بهذا الجانب، وأن المستوى الأكاديمي للمتعلمين يؤثر إيجابيًا على المستوى التعليمي المهني ولا يتأثر به، وأن العلاقة بينهما قوية، فالمستوى الأكاديمي يساعد على التمكن من رفع المستوى المهني ويكون حافزًا للتطور المهني، وكذلك المستوى الأكاديمي يرفد المستوى المهني بالخبرة النظرية وزيادة ثقافة المتعلم المهني ووعيه".

وأكدت المجموعة البؤرية(2) على" وضع معايير مخصصة لاختيار الطالب المهني، وكذلك لاختيار تخصص المهني، وتوجيههم حسب قدراتهم واستعدادهم إلى التعليم المهني وأهميتها في الحياة ومجالاتها المستقبلية، وأن يكون الخيار بقناعة تامة، وأن يكون المستوى العقلي مناسب"، العامة على مستوى الوطن للفروع المهنية وخصوصًا بعد ارتفاع نسبة الالتحاق بالفروع المهنية، وأن يخصص لأوائل الوطن للفروع المهنية مسار الكفاءة المهنية، وأشار آخر إلى " تعزيز الكفاءة المهنية للطلبة لحماية ذوي التحصيل المتدني من التسرب والفشل في الحياة" وأكد آخرون على " التركيز على اتجاهات وقدرات الطلبة حتى تكون منسجمة مع متطلبات التعليم المهني، وتنظيم زيارات الطلبة لمختبرات الحاسوب والهندسة في الجامعة، وأن يبدأ التشعيب من الصف العاشر أو التاسع، وأن يكون منهاج مهني من الصف التاسع، إضافة إلى توفير مرشد مهني لتوعية الطلبة، وتحديد معايير القبول بحيث تنسجم مع الطلبة والتخصص، وذلك من خلال اختبار قدرات ومقابلة شفويًا ونظريًا وتوجيهه للتخصص المناسب لقدراته واستعداداته، ورفع كفاءة المتعلمين بوضع منهاج يناسب مستواهم، والعمل على تحقيق الأهداف هي لغة التخاطب التي يجب أن تسود، تشجيع المتعلمين على الانخراط في سوق العمل من خلال اتقانهم الفروع المهنية"، وأشار أحدهم "العلاقة تكاملية في الغالب ويعتمد على التخصص"، وآخرون أشاروا إلى أهمية التركيز على الجانب الأكاديمي؛ لتأثيره الإيجابي على الجانب المهني وتكون العلاقة بينهما وثيقة، وتكاملية، وطردية باتجاه واحد، وأشار أحدهم: " توجيه وإرشاد الطلبة ذوي التحصيل المرتفع للتوجه للتعليم المهني؛ كي يرفع الكفاءة المهنية للخريجين"، وذكر أحدهم "في بعض التخصصات هناك طلبة متميزين مهنيًا بالرغم من ضعف مستواهم الأكاديمي"، وقول آخر:" ليس شرطًا وجود علاقة بين المستويين، فقد يتفوق الطالب مهنيًا، ويخفق بالجانب الأكاديمي، ولكن تفوقه بالجانب الأكاديمي يزيد من تفوقه في الجانب المهني، قد يبدع مهنيًا دون تفوق أكاديمي"، وآخر أشار بقوله: "الأصل تربويًا أن لا يكون هناك علاقة بينهما ذلك أن المستوى الأكاديمي لا يمثل بالضرورة المستوى المهني، ولكن الواقع يشير إلى أن العلاقة بينهما علاقة تكاملية، تجمع ما بين النظرية والتطبيق؛ لذا من الضرورة مواكبة الجانب الأكاديمي للجانب المهني، بحيث ينعكس كلا منهما على الآخر، وأنه لابد من رفع المستوى الأكاديمي لتعزيز المستوى المهني، وأن الاستعداد له تأثير كبير على المستوى التعليمي للطلبة المهنيين"، وفيما يتعلق بآلية اختيار الطلبة: اتفقت المجموعات البؤرية على "غرس الانتماء بالمدرسة والانخراط في سوق العمل بسبب التعليم والعمل، وزيادة التدريب العملي للطلبة، بحيث يأخذ الطالب جانبين في نفس اليوم إن أمكن، لأن الفصل بينهما أدى إلى تغيب الطلبة في أيام الجانب الأكاديمي، وإضافة تلمذة في مجال ميكانيكا السيارات، وكذلك التنوع في التخصصات بحيث تتلاءم مع قدرات الطلبة، وعدم جمع التخصصات في الصفوف الأكاديمية؛ لأنها تؤدي إلى تشتيت الطلبة بسبب الاختلاف في التوجهات، ومتابعة المتعلمين والواجبات والمهمات التعليمية، ورفع معدلات الطلبة".

وأظهرت النتائج المتعلقة بمحور المنهاج أن اعلى التكرارات للتغلب على المشكلات (47) وبنسبة مئوية (98%) وجاءت مع زيادة عدد التخصصات لتواكب سوق العمل، يليها تكرارًا (46) وبنسبة مئوية (96%) وجاءت مع الفقرة وضع مقررات تتناسب مع مستوى الطلبة.، ويليها تكرارًا (30) وبنسبة مئوية (63%) وجاءت مع الفقرة زيادة عدد الحصص لبعض المواد، والأقل تكرارًا (18) وبنسبة مئوية (38%) وجاءت مع الفقرة تخفيض عدد الحصص.

أكدت المجموعتين البؤرية على " التركيز على التخصصات وفق متطلبات سوق العمل وتواكب التطورات، وذكرت بعض التخصصات الجديدة كتخصص تكنولوجيا المباني الذكية، والتركيز على الجانب الزراعي، وإضافة تخصصات حول هذا الجانب، وكذلك أشارت المجموعة (1) إلى "تجديد المقررات"، بحيث تناسب مستوى الطلبة وتخصصاتهم"، وفيما يتعلق بالمناهج: أشارت إلى "تحسين المدخلات إلى التعليم المهني، ومراجعة برنامج المواد الدراسية والمحتوى بما يناسب التخصصات، مثل الكيمياء، والفيزياء كما ذكر أحدهم" بينما أشار البعض بمجموعة (1) إلى "تحديث المناهج وإشراك القطاع الخاص في التأليف؛ من أجل الخروج بمنهج يتلاءم مع حاجات سوق العمل"، وأكد آخر بالقول: " تطوير المادة التعليمية العملية بما يتناسب مع سوق العمل"، ودعا غيره إلى "تطوير المناهج المهنية بشكل مستمر لمواكبة سوق العمل، مع العلم أن المناهج المهنية تم تطويرها العام (2018-2019) للصف الحادي عشر لجميع الفروع المهنية، وتم أيضًا تطوير مناهج صفوف الثاني عشر لجميع الفروع المهنية خلال العام، واستحداث تخصصات جديدة" وذكر أحدهم في مجموعة (1): "إيجاد مناهج جديدة وتخصصات جديدة وفق احتياجات سوق العمل.

وأوضح آخرون أهمية في مجموعة (1) بتعديل المناهج والمنهجية بما يتناسب مع مستويات الطلبة وتخصصاتهم، وجعل المنهاج الدراسي الأكاديمي ذا علاقة مباشرة بالمهن خاصة في مسار التلمذة" وأشار أحدهم إلى أن يكون التطوير والتحديث للمناهج كل خمس سنوات على الأقل، وأشار أحدهم "بعدم التوقف عند مقرر بعينه، موضحًا ذلك بكون هذا الجانب تقني وفي تطور مستمر، ويجب إعادة النظر بمدى جدوى وجود بعض المواد، خاصة لطلاب الكفاءة المهنية والتلمذة المهنية، وهم أصلًا ضعاف في التحصيل في المواد العلمية"، واقترح آخر بإدخال التكنولوجيا بعد توفرها، من أجل الأبحاث التعليمية، وأشار أحد المشرفين في المجموعة البؤرية (2): "بإدخال موضوع التعبير في مادة اللغة العربية، كالتعبير الوظيفي مثلًا، والمراسلات، والوظائف، وتحديد مقررات خاصة للتعليم المهني كما في تخصص اللغة العربية"، وأشار آخرون إلى "تحديد مقررات للفروع المهنية، وتقوية حلقة العاشر مهني، حتى يتمكن الطالب من متابعة العملية الأكاديمية في الصفوف اللاحقة، وإلى ربط المنهاج مع سياقات حياتية، من ثم الربط بين الجانبين المهني والأكاديمي، وكذلك تصميم كتب دراسية لطلبة المدرسة الصناعية، بالتوافق مع التخصصات المطروحة ومستوى الطلبة العلمي، وتحديث تجهيزات تتوافق مع

المناهج" وأن يشتمل التطوير الأنشطة، والمضمون، والتخصصات، والمواضيع المطروحة بما يتناسب مع التطور السريع في العصر الحالي، وأن يشترك في تصميم المناهج الجانبين الأكاديمي والمهني، وأن تتلاءم المناهج وتنسجم مع اتجاهات الطلبة، وميولهم، ورغباتهم، ومستواهم التعليمي، وهناك من أشار إلى إشراك مشرفين من كلا الجانبين على وضع المنهاج مبررًا ذلك لتوفير التكامل بينهما، وتوافقت الآراء ما بين المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية حول وضع المنهاج، بإشراف معلمين ومشرفين من كلا الجانبين، كما ويجب منح خصوصية للمنهاج، أو إضافة نشرة توضيحية في بعض الأسئلة، إن لم يكن بالإمكان تخصيص منهاج يناسب مستوى الطلبة وتخصصهم، وأضافت المجموعة (1)" إلى إيجاد كتب مطبوعة للصفوف من سابع إلى تاسع، وأن يكون هناك تغطية شاملة للمقرر، ويكون الكتاب نقطة انطلاق، وليس المرجع الوحيد للمعلم، وتحليل المحتوى التعليمي والالتزام بخطط دراسية واضحة في تنفيذ المقررات"، وفيما يختص بالسياسات التربوية: أشارت المجموعات البؤرية (1) إلى "التنسيق بين التعليم التربوي ووزارة التعليم العالي؛ كي يتم التكامل بين منهاج المرحلة الثانوية وبرامج التعليم العالي، وكذلك إلى الاهتمام بالجانب الزراعي في المدارس المهنية؛ لأنه من الملاحظ أن المدارس المهنية تركز على الجانب الإلكتروني والصناعة، وتهمل جانب الزراعة، وهو المورد الأهم الذي تتوفر مقوماته في الأراضي الفلسطينية، وذكرت مجموعة أخرى بوضع مسار خاص للتعليم المهني خالص دون مواد أكاديمية في المدارس المهنية، واقترح آخر النظر في قضية برنامج الحصص الأكاديمية بإيجاد برنامج مقترح للحصص الأكاديمية والنظرية"، وأشارت مجموعة(2) إلى تطوير المناهج الأكاديمية المهنية؛ بحيث تتناسب مع البرامج الموجودة بالمدرسة (تلمذة، مهني، كفاءة)، وبينت أن التعليم الأكاديمي هو قاعدة التعليم المهني، وأن كليهما مهمان ويعتمدان على بعضهما بعض، ويساعد على سهولة التوظيف، فإذا كانت منعزلة تشعر الطالب بمشكلة حقيقية، وهو محفز لرفع المستوى المهني، وهناك من أشار إلى أن التأثير يكون إيجابي، إذا تم استبعاد المشتتات الخارجية من معلم ومنهج وبيئة ووضع أسري، وأن مدخلات الآن مخرجات الغد، والمستوى الأكاديمي للمتعلمين يتبعه المستوى التعليمي المهني في الارتفاع، ومنهم من نظر إليها على أن تعزيز المادة نظريًا تؤكد الجانب العملي، فيرفع مستواه ويعززه، لذا يجب وضع منهاج يتناسب مع مستوى الطلبة الأكاديمي، والمستوى المهني، وبين بعضهم أهمية التعليم المهني بالقول:" أنه وجد لرفد المجتمع بالكفاءات والطاقات الفنية المثمرة، لذلك من الأصل أن يكتسب الطالب الخبرات الفنية والتعليمية التي تنعكس على أدائه في مهنته وتخصصه مستقبلًا".

ولدى مقارنة النتائج مع نتائج وتوصياتها الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع توصيات دراسة عفونة والجيتاوي (2017) والتي أوصت بضرورة تطوير المناهج والبرامج التدريبية لتكون مناسبة للنوع الاجتماعي، ومع توصيات دراسة دراسة أيون ميك وآخرون (Ayonmike, et.al, 2015)، والتي أوصت بتوفير الدعم المالي الكافي للتعليم المهني، وتوفير التدريب الكافي لمعلمي التعليم المهني والتقني.

وتعزو الباحثات النتائج السابقة أن سبل مواجهة مشكلات التعليم المهني يتطلب توفير الدعم المالي الكافي واللازم لشراء المعدات والأجهزة الضرورية والتي تلبي احتياجات التخصصات المهنية الحديثة، كما يتطلب الأمر الشراكة المجتمعية من خلال دعم المؤسسات، ومساندتها للتعليم المهني، والعناية بمستوى الطلبة وتدريبهم ووضع معايير لاختيارهم وذلك لأنها ما زالت لدى أولياء الأمور أن من يتوجه للتعليم المهني هم ذوي التحصيل المتدني، ولذلك ترى الباحثات أنه لا بد من توعية المجتمع، وربط مناهج الصف العاشر بالتعليم المهني، وحتى يتسنى نجاح التعليم المهني لا بد من تطوير مناهج التعليم المهني لتناسب مع متطلبات القرن 21، واحتياجات سوق العمل، والتخصصات المهنية الجديدة، فبعض المناهج لا تنسجم مع هذه التخصصات كما أكد بعض المكلفين بمتابعة التعليم المهني من خلال لقاءات دراسيو أجرتها الباحثات.

3.2. التوصيات:

- توفير مشاغل مجهزة بمعدات وأدوات متطورة وملائمة للتخصصات المطروحة.
- توفير الدعم المالي اللازم للتعليم المهني، وإنشاء المزيد من المدارس المهنية، والوحدات المهنية، والكليات المتوسطة، وجامعات مهنية تتيح للطلبة إكمال دراستهم الجامعية.
- تفعيل وسائل الإعلام المختلفة في توعية المجتمع المحلي، والطلبة، وأولياء الأمور، بأهداف وأهمية التعليم المهني.
- عقد الندوات والمحاضرات التوعية وتقديم الإرشادات للطلبة.
- تكثيف الدورات التدريبية للمعلمين، وتوفير مشرفين لمتابعة معلمي الجانب المهني من قبل الوزارة وإرشادهم وتوجيههم.
- تطوير مناهج التعليم المهني بحيث تواكب التطورات من جهة ويكون تكامل بين شقيها المهني والأكاديمي ما يسهم بتقوية مخرجات التعلم، وتوفير مكتبة مدرسية في المدارس المهنية.

4.2. المقترحات:

- إجراء دراسات بحثية مشابهة في محافظات الجنوب من فلسطين ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1. أحمد، نورا شهاب. (2013). *واقع التعليم المهني في محافظة ديالي من وجهة نظر الهيئة التدريسية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، ديالي، العراق.
2. الحداد، علا عمر الزير. (2009). *دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين" حالة دراسية- كلية مجتمع غزة – الأنروا*. (رسالة ماجستير) غير منشورة، الجامعة الاسلامية –عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم ادارة الاعمال، غزة، فلسطين.
3. حلبي، شادي. (2012). *واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية*، (اجازة في اقتصاد/دبلوم التأهيل والتخصص في استخدام الحاسوب في المجالات الاقتصادية/كلية الاقتصاد). جامعة حلب، حلب، سوريا.
4. خليفة، محمد وعبد الفريد عبد الوهاب. (2010). *سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
5. سرحان، طارق. (2015). *تحسين الجاذبية في التعليم والتدريب التقني، المهني، كلية العلوم التربوية وكلية مجمع المواءمة الأونروا*. ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، نابلس، فلسطين.
6. شرارة، اميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم. (2016). *تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء خبرة كوريا الجنوبية*. (رسالة ماجستير) غير منشورة، كلية البنات- جامعة عين شمس، القاهرة، مصر
7. الشراح، عادل، والعجمي، هند. (2016). *التنمية المهنية لرؤساء ورئيسات المرحلة الثانوية(اجتماعيات) للعام الدراسي(2015-2016)*. وزارة التربية، منطقة مبارك، الكويت.
8. عاصي، طلال محمد. (2018). *الكفايات التربوية والفنية للإدارات التعليم والتدريب المهني في المحافظة الشمالية في فلسطين*. رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
9. عبد الله، سمير. (2018). *نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والانشاءات في الارض الفلسطينية المحتلة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، فلسطين.
10. أبو عصبة، مي. (2005). *مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلب*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
11. عفونة، سائدة والجيتاوي، هبة. (2017). تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*: 6(1): 29-42.
12. القزاز، محمد، وقطب، نيرمين. (2015). "الحل *السحري للبطالة الأهرام اليوم*. التعليم الفني، على الموقع الإلكتروني: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www
13. مساد، عامر خالد. (2015). *المشكلات التي تواجه التعليم المهني والتقني في فلسطين وكيفية التقلب عليها دراسة تحليلية*. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، نابلس، فلسطين، 2015/4/15.
14. هلال رندة. (2011). *دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الاساسية" مشروع البلجيكي- دعم التعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني. اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في فلسطين*، الطبعة الاولى 2011م-1432هـ جميع حقوق الوزارة التربية والتعليم العالي -رام الله، فلسطين.
15. وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل. (2010). *استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني*. رام الله، دولة فلسطين.
16. وزارة التربية والتعليم العالي. (2017). *واقع الخريجين في المدارس المهنية* ، الادارة العامة للتعليم المهني والتقني. رام الله، دولة فلسطين.
17. وزارة التربية والتعليم. (2018). *دليل المسار المهني 2018-2019*. الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني، رام الله، فلسطين.
18. وزارة التربية والتعليم. (2019). *الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام 2018 – 2019*. رام الله – فلسطين.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Ayonmike.c, others. (2015). *Towards Quality Technical Vocational Education and Training (Tvent) Programmes in Nigeria: Challenges*, Delta State University, Abraka, Nigeria.

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية
International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/3
E-ISSN 2520-4149 | P-ISSN 2520-4130

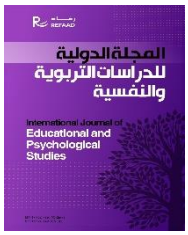

The Problems of Vocational Education Schools in the Northern Governorates of Palestine and Ways to Overcome them

Sahar Fadl Khalifa[1], Saeda Jasir Afouneh[2], Noha Ismail Ateer[3]

[1]Ministry of Education, Palestine
[2]Dean of the College of Educational Sciences and Teacher Preparation, An-Najah National University, Palestine
[3]Coordinator of the master's Program in Vocational Education and Training, Palestine Technical University Kadoorie, Palestine

[1] saharkhalifa807@gmail.com, [2] s.affouneh@najah.edu, [3] nuhaiter@gmail.com

Received : 4/6/2022 **Revised :** 1/7/2022 **Accepted :** 7/7/2022 **DOI :** https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.12

Abstract: The study aimed to identify the problems of vocational education schools in the northern governorates of Palestine and ways to overcome them, and to achieve the objectives of the study, the researchers used the qualitative approach, and used focus groups and interviews as tools for the study. With equipment and devices, the inferior view of vocational education by society, lack of awareness, lack of experience, low student achievement, inconsistency of curricula with modern developments and student levels, and for the development of vocational education schools, the results recommended the necessity of providing a budget, providing equipment, increasing the number of schools, providing equipment and devices, activating the role of educational media in educating the community about the importance of vocational education, and sending missions of teachers abroad. The study recommended providing concerns, developing curricula and enhancing the role of educational media.

Keywords: *problems; vocational education schools; northern governorates.*

References:

1. 'asy, Tlal Mhmd. (2018). Alkfayat Altrbwyh Walfnyh Lledarat Alt'lym Waltdryb Almhny Fy Almhafzh Alshmalyh Fy Flstyn. Rsalt Majstyr, Jam't Alqds, Alqds, Flstyn.
2. 'bd Allh, Smyr. (2018). Nqs Wfjwh Almharat Fy Qta' Albna' Walansha'at Fy Alard Alflstynyh Almhtlh. M'hd Abhath Alsyasat Alaqtsadyh Alflstynyh, Ram Allh, Bd'm Mn Alsndwq Al'rby Llenma' Alaqtsady Alajtma'y, Flstyn.
3. 'fwnh, Sa'dh Waljytawy, Hbh. (2017). Thlyl Waq' Alt'lym Waltdryb Almhny Waltqny Fy Flstyn Mn Mnzwr Alnw' Alajtma'y. Almjlh Aldwlyh Altrbwyh Almtkhssh: 6(1): 29-42.
4. Abw 'sbh, My. (2005). Mshklat Alt'lym Almhny Fy Almdars Althanwyh Almhnyh Alflstynyh Mn Wjht Nzr Alm'lmyn Almhnyyn Waltlb. (RsaltMajstyr Ghyr Mnshwrh), Klyt Aldrasat Al'lya, Jam't Alnjah Alwtnyh, Nabls, Flstyn.
5. Ahmd, Nwra Shhab. (2013). Waq' Alt'lym Almhny Fy Mhafzt Dyaly Mn Wjht Nzr Alhy'h Altdrysyh. (Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh), Klyt Altrbyh Alasasyh, Jam't Dyaly, Dyaly, Al'raq.
6. Alhdad, 'la 'mr Alzyr. (2009). Dwr Altdryb Altqny Walmhny Fy Khlq Frs 'ml Llmtdrbyn" Halh Drasyh- Klyt Mjtm' Ghzh – Alanrwa. (Rsalt Majstyr) Ghyr Mnshwrh, Aljam'h Alaslamyh –'madt Aldrasat Al'lya Klyt Altjarh Qsm Adart Ala'mal, Ghzh, Flstyn.
7. Hlal Rndh. (2011). Drash Alahtyajat Altdrybyh Alkmyh Walnw'yh Mn Alqwa Al'amlh Almdrbh Dmn Mstwyat Al'ml Alasasyh" Mshrw' Albljyky- D'm Alt'lym Waltdryb Almhny Waltqny Alflstyny. Athad Alghrf Altjaryh Walsna'yh Walzra'yh Fy Flstyn, Altb'h Alawla 2011m-1432h Jmy' Hqwq Alwzarh Altrbyh Walt'lym Al'aly -Ram Allh, Flstyn.
8. Hlby, Shady. (2012). Waq' Alt'lym Almhny Waltqny Wmshklath Fy Alwtn Al'rby Drash Halh Aljmhwryh Al'rbyh Alswryh, (Ajazh Fy Aqtsad/Dblwm Altahyl Waltkhss Fy Astkhdam Alhaswb Fy Almjalat Alaqtsadyh/Klyh Alaqtsad). Jam't Hlb, Hlb, Swrya.
9. Khlyfh, Mhmd W'bd Alfryd 'bd Alwhab. (2010). Syasat Ttwyr Qdrh Alt'lym Waltdryb Almhny Ltlbyh Alahtyajat Altdrybyh Llmnshat Alsghyrh Walmtwsth. M'hd Abhath Alsyasat Alaqtsadyh Alflstynyh.

10. Msad, 'amr Khald. (2015). Almshklat Alty Twajh Alt'lym Almhny Waltqny Fy Flstyn Wkyfyt Altqlb 'lyha Drash Thlylyh. Wrqh Bhthyh Mqdmh Fy Alm'tmr Alwtny Alrab' Llt'lym Waltdryb Almhny Waltqny, Klyt Hsham Hjawy Altknwlwjyh, Nabls, Flstyn, 15/4/2015.
11. Alqzaz, Mhmd, Wqtb, Nyrmyn. (2015). "Alhl Alshry Llbtalh Alahram Alywm. Alt'lym Alfny, 'la Almwq' Alelktrwny: Http://Webcache.Googleusercontent.Com/Search?Q=Cache:Http://Www
12. Shrarh, Amyrh 'bd Alhkym Mnswr Ebrahym. (2016). Ttwyr Alt'lym Althanwy Alsna'y Bmsr Fy Dw' Khbrh Kwrya Aljnwbyh. (Rsalt Majstyr) Ghyr Mnshwrh, Klyh Albnat- Jam't 'yn Shms, Alqahrh, Msr.
13. Alshrah, 'adl, Wal'jmy, Hnd. (2016). Altnmyh Almhnyh Lr'sa' Wr'ysat Almrhlh Althanwyh(Ajtma'yat) Ll'am Aldrasy(2015-2016). Wzart Altrbyh, Mntqh Mbark, Alkwyt.
14. Srhan, Tarq. (2015). Thsyn Aljadbyh Fy Alt'lym Waltdryb Altqny, Almhny, Klyt Al'lwm Altrbwyh Wklyt Mjm' Almwa'mh Alawnrwa. Wrqh Bhthyh Mqdmh Lm'tmr Alwtny Alrab' Llt'lym Waltdryb Almhny Waltqny, Klyt Hsham Hjawy Altknwlwjyh, Nabls, Flstyn.
15. Wzart Altrbyh Walt'lym Al'aly Wwzarh Al'ml. (2010). Astratyjyh Alt'lym Waltdryb Almhny Waltqny. Ram Allh, Dwlt Flstyn.
16. Wzart Altrbyh Walt'lym Al'aly. (2017). Waq' Alkhryjyn Fy Almdars Almhnyh, Aladarh Al'amh Llt'lym Almhny Waltqny. Ram Allh, Dwlh Flstyn.
17. Wzart Altrbyh Walt'lym. (2018). Dlyl Almsar Almhny 2018-2019. Aledarh Al'amh Llt'lym Almhny Waltqny, Ram Allh, Flstyn.
18. Wzart Altrbyh Walt'elym. (2019). Alktab Alahsa'y Altrbwy Alsnwy Ll'am 2018 – 2019. Ram Allh – Flstyn.